

٨) وعودة اخرى الى الجدول رقم (١)، يلاحظ ان حوالي ٤٠٪ من العاطلين عن العمل متخصصون في مجال الثروة الحيوانية كذلك فان ١٧٪ من المهندسين الزراعيين الذين ارتحلوا عن الضفة الغربية متخصصون في نفس هذا المجال. وعلى الرغم من كون هذه الحقيقة ستفيد في التخطيط المستقبلي للمهنيين بتوجيه التعليم العالي الزراعي، لكن تبقى الامكانيات الواقعية لتطوير هذا الفرع ضرورية للتنمية الزراعية وذات جدوى عالية وبالتالي من السهل ايجاد فرص عمل هؤلاء الخريجين.

٩) لقد وصل معدل الدخل الشهري للمهندسين الزراعيين العاملين في الجهاز الاداري الزراعي الى ١٤٠ ديناراً في اواخر عام ١٩٨٢، ويوازيهم في الدخل العاملون في التعليم الزراعي، ويهبط هذا المعدل الى ١٢٥ ديناراً للعاملين في التربية والتعليم (باستثناء العاملين في القدس). ويتراوح دخل العاملين في التعاونيات او العمل الزراعي الحر ما بين ١٢٠ - ٢٥٠ ديناراً، واذا ما وضع في الاعتبار ان غالبية المهندسين الزراعيين لا يملكون مساكنهم، اضافة الى ان الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية يتأثر تأثراً مباشراً بالتضخم المالي وارتفاع تكاليف المعيشة في اسرائيل. فيمكنه والحالة هذه الاستدلال - ويقدر مرتفع من الدقة - على ان المهندس الزراعي العامل في الضفة الغربية يعاني ضائقة اقتصادية خانقة، خصوصاً عندما تكشف الاحصاءات ان المعدل العام للاسرة التي يعيها المهندس الزراعي المتزوج تصل الى سبعة افراد. وسوف يلعب هذا العامل دوراً هاماً في انتاجية المهندس الزراعي وفي المساهمة باحداث نوع من الاحباط لديه، خاصة حينما يقارن بين دخله المحدود ودخل زملاء له يعملون شرقي النهر، وقد يؤدي ذلك الى زيادة الدوافع (المبررة) له للهجرة.

الاجهزة الفنية ودورها في نقل واستيعاب التكنولوجيا الزراعية:

لقد تم التنويه فيما سبق الى ان كثيراً من المدخلات التكنولوجية الزراعية قد تم نقلها في مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة التماس الحضري المباشر مع الحضارة الغازية. ولا بد من الإشارة الى ان هذا النقل قد تم بحكم كون التكنولوجيا سلعة، وبطريقة فردية تجارية. كما انتقلت ايضا بعض المدخلات الزراعية الى الجانب الشرقي من النهر وباساليب تجارية ايضا ودون رقابة فنية عليها او استشارة بحاجة اليها، اللهم الا بحكم عامل التقليد والانبهار، والى الحد - في بعض الحالات - الذي بلغ معه اقتناء مثل هذه المدخلات يعني مدلولاً قيمياً اجتماعياً قبل ان يكون استخداماً تقنياً لزيادة الكفاءة الانتاجية. فكلما اقتنى البعض كماً اكثر من هذه المدخلات علت مكانته الاجتماعية

دونما اعتبار القيمة التقنية والاقتصادية والى الحد الذي ادى بطبيعة الحال الى استشارات عالية دونما مردود اقتصادي والى انتشار بعض الوبئة التي لم تكن معروفة في الاغوار الشرقية مثل مرض الدموع على محاصيل الخيار الذي انتقل مع انتقال بذور صنف معين.

ان انتقال التكنولوجيا الى المجتمعات الزراعية المحلية داخل الارض المحتلة (او خارجها) بطرق فردية واساليب تجارية لا بد وان يواكبه او حتى يسبقه استيعاب تام وشامل لقيم تلك التكنولوجيا وحاجاتها التي تتبعها. فادخال التكنولوجيا يعني من وجهة النظر الاقتصادية زيادة في الاستثمارات وفي كلفة الانتاج ونجاعة في الاسلوب وبالتالي زيادة في الكم المنتج من وحدة الانتاج الواحدة. كما انه يعني تفهم وادراك واستيعاب للقيم الجديدة في علاقات العمل التي تنشأ عن الاستخدامات التكنولوجية (كالعلاقة بين المالك والمحاصيل او المستأجر)، وفي طرق ادارة وصيانة المعدات، وما يستتبع ذلك من برامج ارشادية وتثقيفية من فنيين ومتخصصين اقتصاديين واجتماعيين. ثم ان زيادة الكفاءة الانتاجية وارتفاع كلفة وسائل الانتاج سوف تخلق مشكلة الزيادة في المنتج نفسه اذا لم تتزامن معها كفاءة في التسويق وما يستتبع ذلك من تغييرات في الانظمة والقوانين الخاصة بها. وفي ظروف المناطق المحتلة، وعلى الرغم من اهمية زيادة الانتاج، إلا ان الامر الاهم يبقى الحفاظ على نوعية المنتج من حيث تحسين القيمة الغذائية وملاءمة المنتجات لحاجات المستهلك وفي نفس الوقت ان يعطي الانتاج مردوداً معقولاً للمنتج.

فان من اولى نتائج الكفاءة في استخدام التكنولوجيا هي خلق وفورات في الايدي العاملة وفي الموارد (اراضي ومياه) بالاضافة الى زيادة الانتاج. وتلك قضايا ثلاثة تعتبر مشاكل بالنسبة لظروف الاراضي المحتلة حيث حقوق السيادة غير محفوظة. ذلك ان من واجبات برامج التنمية للمناطق المحتلة الاهتمام في توفير فرص العمل لا امتصاصها واستغلال كل الموارد لا تعطيلها، وعليه يصبح من الضروري اعادة النظر في النمط الزراعي السائد في الارض المحتلة قبل الاخذ بمبدأ الكفاءة الانتاجية واستخدام التكنولوجيا.

وتشير حقائق الامور الى أن شيئاً من مجمل الشروط السابقة لم يحدث، فبدت عملية النقل التكنولوجي وكأنها وبال على المستثمر. ففي الداخل، احست أجهزة السلطة بالقلق من خطورة وصول المجتمعات الزراعية المحلية الى مرحلة التنازل معها في الانتاج الذي سيؤدي الى التنافس